

الخلافة

[267] وجد البائع عين ماله، فالبائع أحق بعين ماله، ويشاركه المفلس فيها، ويستحق أجره المثل في العمل عليه. وهو اختيار الشافعي (1). وقال المزني: لا يشاركه فيها، ويختص البائع بها (2). دليلنا: أن هذه الصنائع إذا كان لها أجر، والعمل غير منفصل من العين، فيجب أن يشاركه صاحب العين فيها بصنعتة، وإلا أدى إلى بطلان حقه، وذلك لا يجوز. مسألة 8: إذا قسم الحاكم مال المفلس بين غرمائه، ثم ظهر غريم آخر، فإن الحاكم ينقص القسمة، ويشاركهم هذا الغريم فيما أخذه. وبه قال الشافعي (3). وقال مالك: لا ينقص الحاكم القسمة، وإنما يكون دين هذا الغريم فيما يظهر للمفلس من المال بعد ذلك (4). دليلنا: عموم الاخبار التي رويناهما في أن المال يقسم بين الغرماء (5)، وذلك عام فيمن حضر ومن لم يحضر، فينبغي أن يكون مستحقا للقسمة، وإذا قسم في غيره لم يبطل قسمته، لأنه لا دليل عليه. _____ (1) الام 3: 203 و 204، ومختصر المزني: 103، والمجموع 13: 322 - 323، وفتح العزيز 10: 267، والمغني لابن قدامة 4: 503، والشرح الكبير 4: 520. (2) الام 3: 203، ومختصر المزني: 103، والمجموع 13: 322، وفتح العزيز 10: 267، والمغني لابن قدامة 4: 503، والشرح الكبير 4: 521. (3) مختصر المزني: 104، والمجموع 13: 342، ومغني المحتاج 2: 152، والوجيز 1: 171، وفتح العزيز 10: 219، والمغني لابن قدامة 4: 532، والشرح الكبير 4: 546. (4) جواهر الاكليل 2: 89، والمجموع 13: 342، والمغني لابن قدامة 4: 532، والشرح الكبير 4: 546. (5) الكافي 5: 102 حديث 1، ومن لا يحضره الفقيه 3: 19 حديث 43 والتهذيب 6: 60 حديث 444، والاستبصار 3: 7 حديث 15.